تطبيق المنتجات التأمينية الإسلامية في الجزائر كبديل للمنتجات التقليدية لتمويل الاقتصاد الوطني– الواقع والأفاق–

The application of Islamic insurance products in Algeria as an alternative to traditional products to finance the national economy - reality and prospects -

د. جلولي سهام

أستاذة محاضرة (ب) جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، siham.djellouli@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة التحديات والمشاكل التي تواجه الجزائر لتطبيق التأمين التكافلي كبديل للتأمين التقليدي لتمويل الاقتصاد الوطني، حيث توصلنا إلى أن التعامل بهذا النوع من التأمين تواجهه مجموعة من التحديات والتي تقف أمام انتشاره وتضعف من مساهمته في الاقتصاد الوطني مما يتطلب الوقوف عليها ومواجهتها.

كلمات مفتاحية:التأمين التقليدي(التجاري)، التأمين التكافلي(الإسلامي)، المنتجات التأمينية، الإقتصاد البديل.

تصنيفات JEL : c2، 165p، c3

Abstract:

This research aims to know the challenges and problems that Algeria faces in the application of takaful insurance as an alternative to traditional insurance to finance the national economy, as we have concluded that dealing with this type of insurance faces a set of challenges that stand in the way of its spread and weaken its contribution to the national economy, which requires standing up and facing it.

Keywords: Conventional (commercial) insurance, Takaful (Islamic) insurance, insurance products, alternative economy

Jel Classification Codes: c2, 165p, c3

المؤلف المرسل: جلولي سهام ، **جامعة مستغانم، الإيميل**: djellouli0306@yahoo.fr

1.مقدمة

لقد أصبح قطاع التأمين اليوم المكون الأساسي في القطاع المالي لكل اقتصاد، حيث ازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين وتطورها وكثرة التعامل مع شركاته ليصبح جزءا مكملا للنظام المصرفي، بل ولا يقل عند أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه خاصة السيولة والتي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها. هذا وقد تطورت كذلك فنيات وأساليب عمل التأمين عبر مختلف دول العالم فظهرت إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين أو ما يسمى بالتأمين على إعادة التأمين والشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بها والتي تميزها خصائص تجعلها رائدة في هذا المجال.

والتأمين قد تطور كغيره من الأنشطة الاقتصادية في الدول الغربية لتستورده المجتمعات الاسلامية بنفس الصورة والتي لا تتفق وقوانين الشريعة الاسلامية، لذا أخضع علماء المسلمين صور هذا التأمين إلى البحث والتدقيق الفقهي بغرض التوصل إلى الصورة المثلى لعقد التأمين والتي لا تحتوي على الربا أو الضرر، وقد أثمرت هذه الجهود في نظام **التأمين الإسلامي** الذي تبنته شركات التأمين الإسلامية كبديل للتأمين التجاري لتمويل اقتصادها، وهذا لمواجهة كل الأخطار والتي يمكن أن تقف أمام انتشاره، والجزائر كغيرها من هذه الدول تسعى إلى تبني هذا النظام.

الإشكالية:

سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي التحديات التي تواجه الجزائر لتطبيق نظام التأمين الإسلامي كبديل للتأمين التقليدي لتمويل الاقتصاد الوطني ؟.

الفرضيات:

وللإجابة على السؤال الرئيسي وضعنا **الفرضيتين الرئيسيتين** التاليتين:

- يقوم التأمين التكافلي (الإسلامي) على مبدأ اللاربحية في التعامل؛
- تواجه الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تقف أما تطبيق وانتشار نظام التأمين التكافلي(الإسلامي) كبديل للتأمين التجاري.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في معرفة وتحديد الأسس التي يقوم عليها التأمين التكافلي والتي يجب أن تتوفر في كل أنواع عقود المنتجات التأمينية في شركات التأمين الاسلامية وذلك باعتباره البديل الشرعي للتأمين التقليدي.

منهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي المناسب للدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم المختلفة للتأمين التجاري والتأمين الإسلامي وما يتعلق بهما، مع تحديد التحديات والمعوقات التي تقف أمام إنتشار هذا الأخير.

2. الإطار النظري للتأمين التقليدي(التجاري)

1.2 تعريف التأمين : لقد أعطيت عدة تعريفات للتأمين ومن وجهات نظر مختلفة نذكر منها:

- **التأمين لغة:** من الأمن ضد الخوف، حيث يغطي هذا العقد الأمن حيث يراد به طمأنينة النفس وسكونها بتوفير أسباب الطمأنينة، وعقد التأمين هو الذي يحاول أن يعطي الطمأنينة والأمان لمن يريده ويكون طرفا فيه. وهو كذلك مشتق من كلمة أمنا وأمانا وتعني التصديق والوثوق بالغير والطمأنينة، أي إعطاء وتوفير طمأنينة للنفوس وإزالة الخوف. (صوان، 2004، صفحة 23)
- **التأمين قانونيا:** يمكن تعريف التأمين من الناحية القانونية بأنه "عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد". وقد عرفه القانون المدني المصري الجديد (م747) بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيرادا مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المعين في العقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن". (عريفات و غقل، 2010، صفحة 45)

- **التعريف الاقتصادي** : يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع...الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر". (عريفات و غقل، 2010، صفحة 45)

2.2 أنواع التأمين:

يمكن أن يقدم التأمين شركات ومؤسسات من القطاع الخاص، كما يمكن أن تقدمه الحكومة، هذا وهناك أنواع مختلفة للتأمين، وسوف نعرض أدناه أهم الصيغ التنظيمية للتأمين: (عريفات و غقل، 2010، صفحة 47)

- **التأمين الحكومي** :

وهو التأمين الذي تقوم به الحكومة لمنفعة أفراد المجتمع، وأهم أنواع هذا التأمين الضمان الاجتماعي، وأنواع التأمينات الاجتماعية...الخ وهو ينهض بحاجات لا يغطيها التأمين في القطاع الخاص.

- **شركة التأمين التجاري** :

و تشبه شركة التأمين التجارية الشركات الأخرى التي يكون غرضها الربح إذ يكون لها رأس مال، ويكون لها أسهم قد تتداول في الأسواق ويكون هدفها الأساسي هو توليد الأرباح لأصحاب الشركة الذين يدفعون رأسمالها ويمتلكون الأسهم. ولذلك يسمى هذا النوع من شركات التأمين أحيانا "الشركات ذات الملاك" وهي ذات مسؤولية محدودة ولذلك فإن الحد الأعلى لمسؤولية حامل السهم هو قيمة ما دفعه لشرائه، والمؤمن هو الشركة وليس حامل السهم ولا يمكن لحامل السهم الانسحاب من الشركة ولكن يمكن له بيع أسهمه في السوق. والمستأمن يشتري بوليصة التأمين فيحصل على الالتزام بالتعويض بصرف النظر عن الوضع المالي للشركة إذ يكون ما يستحق من تعويض ديناً ممتازاً على تلك الشركة وليس له أن يشارك في الربح.

- **شركة التأمين اللاربحي :**

مؤسسة التأمين اللاربحية هي هيئة يملكها حملة بوالص التأمين، والمستأمنون فيها مثل حملة الأسهم في الشركات المساهمة ولهم ما لحملة الأسهم من حقوق، وليس لها رأس مال إذ أن رأسمالها هو حصيلة الرسوم (أي قيمة بوالص التأمين) عند بداية عمل الشركة ثم تتراكم فيه الاحتياطيات. وتدفع الشركة للمستأمنين ريعاً سنوياً وهو ربحها المحاسبي، وقد يتضمن عمل مثل هذه الشركات إعادة التقويم بالقدر الذي يكفي لتغطية الخطر.

3.2 الآثار الاقتصادية للتأمين:

يمكن تلخيص الآثار الاقتصادية لانتشار التأمين في المجتمع فيما يأتي: (أن، 2003)

- من المعروف أن أقدم أنواع التأمين هو التأمين البحري، ولقد كان لهذا لتأمين بالغ الأثر في النمو الاقتصادي في أوروبا بعد القرون الوسطي والذي كان للتجارة الدولية فيه دور مهم.
- إن وجود برامج فعالة للتأمين على الأصول والممتلكات يزيد من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار لأنها ستقلل المخاطر التي يواجهونها، فيصير بإمكانهم حصر ما يواجهونه من مخاطر بتلك المتعلقة بالعمل التجاري فحسب، فيزداد مستوى تخصصهم وخبرتهم، وجلي ما لهذا من آثار على توليد فرص العمل وزيادة الثروة القومية.
- من الثابت أن التأمين لا يؤدي إلى التعويض عن الضرر فحسب بل يؤدي إلى تحسن مستوى السلامة وتقليل حجم الأخطار ذلك لأن لشركات التأمين مصلحة دائمة في تقليل الحوادث وسد الذرائع إلى وقوع المكروه وتفادي أسباب حدوث الخسائر وذلك لكي تزيد من أرباحها بتقليل ما تدفعه من تعويضات، ويقتضي هذا تمويل الأبحاث وتطوير البرامج والإجراءات التي تولد الحوافز لدى المستأمنين بالاهتمام بالسلامة واشتراط إجراءات يلتزم بها المستأمنون، وما هذا الانضباط الذي نراه في قيادة السيارات في الدول الغربية إلا نتيجة لعوامل منها الالتزام بالتأمين على السيارة وارتباط رسوم التأمين ودفع التعويض بطريقة القيادة والحرص على السلامة.

- الاستقرار في التعامل بالديون حيث أن البيع الآجل وأنواع المداينات الأخرى لها دور مهم في رفع مستوى رفاهية الأفراد وتنشيط التجارة، لأن المخاطرة التجارية فيها عالية بسبب مطل المدينين أو إفلاسهم أو تعرضهم للمرض وفقدان الدخل أو الموت ويتحقق الاستقرار لأن شركات التأمين يمكن أن تضمن تلك الحقوق في حالة وفاة المدين أو عجزه عن الكسب أو هلاك الرهون التي توثق بها تلك الديون.
- الاستقرار الاجتماعي وذلك بتعويض العمال في التأمينات الاجتماعية عن أضرار الحوادث وتوفير برامج التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.
- الاستقرار التجاري عن طريق التعويض عن المسؤولية تجاه الآخرين.
- تعبئة المدخرات الضخمة التي تتكون عن دفع الناس أقساط التأمين بأنواعه المختلفة إلى شركات التأمين وثم توجيهها عن طريق تلك المؤسسات نحو المشاريع الاستثمارية وخاصة طويلة الآجل، حيث أن شركات التأمين تعد أكثر المؤسسات قدرة على جمع المدخرات والادخار.

3. الإطار النظري للتأمين التكافلي(الإسلامي)

1.3 تعريف التأمين التكافلي:

لقد تعدد واختلفت التعريفات المقدمة للتأمين التكافلي الإسلامي من باحث إلى آخر، وذلك كل حسب نظرته لهذا المفهوم، ومن أهم التعريفات نذكر:

- هو عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك. (قطب، 2005، صفحة 03)
- هو نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التكافل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عن تحقق المخاطر المتشابهة، و هؤلاء هم المساهمون في تحمل المخاطر لهم في المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضر. (لطفي، 2007، صفحة 239)

- وهو كذلك عمل مجموعات من الناس على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث، من خلال تعاون منظم يضم كل مجموعة يجمعها جامع معين، بحيث يكون المقصد من هذا التعاون التقليل من حدة الخطر الذي ينزل ببعض الأفراد. (بلتاجي، 1982، صفحة 205)
- وقد عرفته **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** ضمن الإطار الشرعي لمعيار المحاسبة المالية الإسلامية لشركات التأمين التكافلي رقم (12) بأنه:"نظام يقوم على تبرع المشاركين فيه بكل أو جزء من الاشتراكات المقدمة لدفع تعويضات الأضرار التي تقع لبعضهم واقتصار دور الشركة على إدارة الأعمال التأمين واستثمار أموالها". (داودي و كردودي، 2014، صفحة 150)
- في حين عرفه **المجلس الأوروبي للإفتاء وبحوث التأمين الإسلامي** كما يلي:" التأمين التكافلي قائم على تكوين محفظة تأمينية لصالح حملة وثائق التأمين، بحيث يكون لهم الغنم وعليهم الغرم، ويقتصر دور الشركة على الإدارة بأجر، واستثمار موجودات التأمين أو بحصة من الربح على أساس الضرر". (داودي و كردودي، 2014، صفحة 150)

ويمكن أن نختم التعريفات السابقة الذكر بالتعريف الدقيق والمعاصر للتأمين التكافلي والذي هو عبارة عن:" **تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، تجتمع فيه الأقساط والإيرادات، وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما تبقى هو الفائض، وذلك وفق نظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماراته شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية**". (القره داغي، 2010، صفحة 12)

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن التأمين التكافلي يقوم أساسا على اندماج طرفي العقد في طرف واحد، أي أن المؤمن والمؤمن له نفس الشخص على عكس التأمين التقليدي وسنحاول ادراج أهم الفروقات في النقاط اللاحقة.

هذا و ويدخل التأمين التكافلي في كل النشاطات التأمينية في مختلف الأخطار المحتملة من الحريق الحوادث وفي النقل البري والبحري والجوي، وفي كل أنواع الأموال، ما عدا التأمين على الحياة.

2.3 أسس التأمين التكافلي: يقوم التأمين التكافلي على مجموعة من الأسس والتي يتبين من خلالها جوهر التعامل فيه، والتي نوردها فيما يلي: (التأمين التكافلي، 2014)

الأساس الأول : التبرع من القسط ومن عوائد استثماره بما يكفي لدفع التعويضات

التأمين التكافلي يقوم على أساس تبرع المشترك أو المستأمن من القسط ومن عوائد استثماره بما يكفي لدفع التعويضات عند تحقق الخطر أو وقوع الحادث المؤمن منه لأحد أفراد جماعة المشتركين وهو منهم ، والتعويض قد يكون هو مبلغ التأمين نفسه عند وقوع الحادث المؤمن منه.

الأساس الثاني : ملكية هيئة المشتركين لأموال التأمين

أموال التأمين مملوكة لهيئة المشتركين التي تمثل المشتركين حملة وثائق التأمين، والمشترك أو المستأمن (عضو هيئة المشتركين) لا يتبرع بكامل الأقساط وعوائد استثمارها وإنما يتبرع من ذلك بمقدار ما يكفي لدفع التعويضات في خلال العام، لمن يتحقق في شأنهم الخطر.

الأساس الثالث: هيئة المشتركين الاعتبارية

يقوم نظام التأمين الإسلامي على افتراض وجود هيئة اعتبارية تمثل حملة الوثائق، أي المشتركين، وهذه الهيئة هي التي تملك أموال التأمين لصالح أعضائها، وشركة التأمين تقوم بإدارة عمليات التأمين وتستثمر أمواله نيابة عن هذه الهيئة.

الأساس الرابع: شركة التأمين تدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله

شركة التأمين في التأمين التكافلي تقوم بإدارة أموال التأمين وتستثمرها نيابة عن هيئة المشتركين الحكمية أو الاعتبارية ، التي تمثل حملة وثائق التأمين ، وهي تستحق أجرا مقابل الإدارة وحصة من أرباح استثمار أموال التأمين بصفتها مضاربا.

الأساس الخامس: حسابات عمليات التأمين

في التأمين التكافلي يجب على شركة التأمين أن تمسك حسابا لعمليات التأمين واستثمار أمواله، مستقلاً عن حساب الشركة أي المساهمين.

الأساس السادس: فوائض التأمين

فوائض التأمين في التأمين التكافلي من حق حملة الوثائق دون شركة التأمين, ذلك أن الأقساط وعوائدها مملوكة لهيئة المشتركين وتوجه لمصلحة هؤلاء المشتركين ، وقد تبرعوا من ذلك بما يكفي لتغطية التعويضات التي تدفعها الشركة خلال العام، لمن تحقق له الخطر أو وقع له الحادث من أعضاء هذه الهيئة.

الأساس السابع: تحديد الأقساط

القسط في التأمين التكافلي يحدد على أساس مبلغ التأمين مع عناصر فنية أخرى ، أي أن مقدار القسط له دخل في تحديد مبلغ التأمين وبينهما تناسب طردي ، وطرق ووسائل تحديد الأقساط من الناحية الفنية واحدة بالنسبة للتأمين التكافلي والتأمين التجاري ، غير أن التأمين التكافلي يختلف عن التأمين التجاري من حيث الصفة الشرعية أو الوضع القانوني لكل من القسط ومبلغ التعويض.

الأساس الثامن: التعويض عن الضرر الفعلي

التعويض في التأمين التكافلي يكون بقدر الضرر الفعلي الناتج عن وقوع الأخطار المؤمن منها، وفي حدود مبلغ التأمين.

الأساس التاسع: الالتزام بأحكام الشريعة في عمليات التأمين والاستثمار

يحدد النص في نظام التأمين على التزام شركة التأمين بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء في إدارة عمليات التأمين أو في استثمار أمواله، وكذلك في عقود التأمين واتفاقاته مع المؤمن لهم وغيرهم، وصيغ الاستثمار لأموال التأمين

الأساس العاشر: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

لا تكون شركة التأمين إسلامية بمجرد النص في نظامها الأساسي على وجوب التزامها بأحكام الشريعة، وأن عقودها وصيغ استثمارها يجب أن تكون مشروعة، إلا إذا نص صراحة على تعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، تكون فتاواها ملزمة ويكون لها سلطة الرقابة والتدقيق الشرعي على عمليات الشركة المنفذة في مجال التأمين والاستثمار.

الأساس الحادي عشر : مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين

إن النظام الأساسي لشركة التأمين الإسلامية يجب أن يتضمن صيغة قانونية لمشاركة هيئة المشتركين عن طريق تمثيلهم في إدارة عمليات التأمين لتمكينهم من الرقابة على شركة التأمين.

الأساس الثاني عشر : توزيع أرباح المساهمين بنسبة أموالهم

يجب النص في النظام الأساسي لشركة التأمين الإسلامية على أن أرباح المساهمين الصافية توزع بين المساهمين بنسبة مساهماتهم، كالشأن في توزيع الخسائر.

3.3 أنواع التأمين التكافلي: للتأمين التكافلي صورتان أساسيتان تتمثلان في: (بهلولي و خويلد، 2012، الصفحات 5-6)

- **التأمين التكافلي البسيط (التبادلي المباشر)** :والمراد به تعاون مجموعة من الأشخاص لتفادي الأضرار الناتجة عن خطر معين، بحيث يدفع كل منهم مبلغ من المال ليتم تعويض من أصيب بالخطر منهم من مجموع تلك الاشتراكات، وإذا بقي شيء أعيد لهم، وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم.
- **التأمين التكافلي المركب (التبادلي المتطور)**: وهو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارته شركة متخصصة بصفة الوكالة، ويكون جميع المستأمنين مساهمين في هذه الشركة، وتتكون منهم الجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة.

ويتمثل الفرق في كون التأمين التكافلي البسيط يكون فيه عدد المستأمنين محدودا يعرف بعضهم بعضا، ولكن إذا كثر عددهم وتعددت المخاطر أصبحوا يحتاجون إلى إدارة مستقلة تتولى إدارة شؤونهم، وتكون منهم على أساس الوكالة بأجر معلوم وهي شركة التأمين.

4.3 أهم الفروقات بين التأمين التجاري والتأمين الإسلامي: من خلال ما سبق من نقاط حول التأمين التجاري والتأمين الإسلامي يمكن أن نوجز أهم أوجه الاختلاف بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01):الفرق بين التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي

الفروق من حيث	التأمين التقليدي	التأمين الإسلامي
أطراف العقد	المؤمن والمؤمن له شخصين مختلفين	المؤمن والمؤمن له نفس الشخص
التعويض	مقابل أقساط التأمين	من مجموع الأقساط المتاحة بصندوق حملة الوثائق
هدف التأمين	تحقيق الربح من عمليات التأمين	تحقيق التعاون بين المشتركين
عوائد استثمار الأقساط	تعود للشركة التجارية فقط	تعود إلى حساب التأمين بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب
الفائض والربح التأميني	أساس القيام	ليس له وجود
الاحتياطات	لا يوجد فصل بين الحسابين	يوجد حسابان منفصلان(حساب المساهمين وحساب حملة الوثائق
المشروعية الاسلامية	غير مشروع	مشروع
الاستثمار	ليس له قيود شرعية	مقيد بأحكام الشريعة الاسلامية
الاحتكار	يؤدي إلى الاحتكار	يمنع الاحتكار

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مصادر مختلفة

4. واقع التأمين التكافلي في العالم

1.4 تطور حجم سوق التأمين التكافلي عالميا:

وفقا لتقارير بنك بوبيان [1] المختلفة فإن هناك دول تستحوذ على صناعة التأمين التكافلي العالمي،فمثلا وفقا لتقرير سنة 2011 حول سوق التامين التكافلي العالمي لسنة 2009 أشار إلى أن دول

[1]– **بنك بوبيان:** هو بنك إسلامي رائد مقره الكويت ، يشتهر بتميزه وتفانيه في خدمة العملاء وريادته في الابتكار بين البنوك، ويوفر بوبيان الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وخدمات إدارة الثروات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، تتكون

مجلس التعاون الخليجي تحظى بنصيب الأسد من حصة صناعة التأمين التكافلي العالمية، بنسبة 70% من إجمالي هذه الصناعة في العالم، تليها منطقة جنوب شرق آسيا بحصة تقدر بنحو 21% يتركز معظمها في ماليزيا تحديداً، ثم تأتي بقية دول العالم بحصة تقدر بـ 9% موزعة على بقية دول العالم (**أنظر الشكل رقم 01**)، مؤكدا على الدور البارز الذي لعبته دول منطقة الخليج والشرق الأوسط في تطور صناعة التأمين الإسلامي العالمية بجانب دول جنوب شرق آسيا وبالذات ماليزيا التي كانت ومازالت هي اللاعب الأول في هذه الصناعة بتلك المنطقة من العالم. (وكالة الأنباء الكويتية- كونا-، 2012)

الشكل رقم (01): توزيع صناعة التأمين التكافلي حول العالم سنة 2009

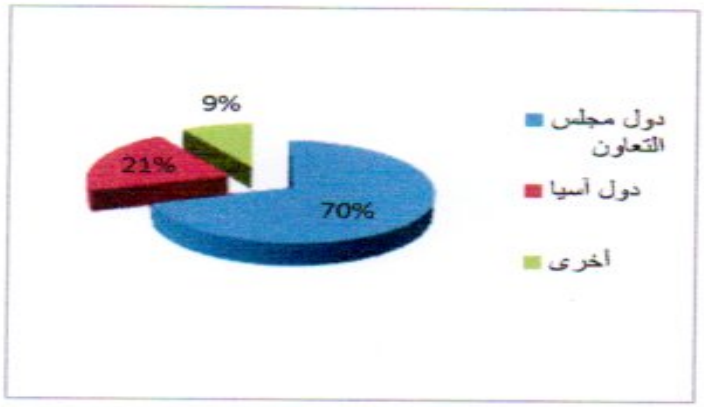

المصدر: (وكالة الأنباء الكويتية- كونا-، 2012)

وأكد نفس التقرير أن المملكة العربية السعودية استحوذت على حوالي 80 % من حصة دول مجلس التعاون الخليجي في سوق التامين التكافلي، ثم الإمارات العربية المتحدة 13% ، قطر 3% ثم 2% لكل من الكويت والبحرين كل على حده .

المجموعة المصرفية لبنك بوبيان من أربع شركات تابعة تقدم أنشطة مصرفية واستثمارية وإدارة الأصول والتأمين التكافلي وإدارة الممتلكات.

وقد وصل حجم صناعة التكافل العالمية إلى 46 مليار دولار في 2017، إلا أنها لا تزال أصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول بنسبة 2% فقط، وذلك رغم حقيقة أن ما يقرب من 324 مشغلاً في جميع أنحاء العالم يقدمون التكافل

هذا وقد بلغ حجم أقساط التأمين التكافلي على مستوى العالم خلال سنة 2019 حوالي 23.7 مليار دولار وذلك وفقًا لأحدث تقرير صادر عن مجموعة IMARC بعنوان ''سوق التكافل: اتجاهات الصناعة العالمية، والحصة، والحجم، والنمو، والفرص، والتوقعات 2020-2025''، وعلاوة على ذلك، فإن الطلب على منتجات التأمين التكافلي آخذ في الارتفاع أيضًا بين المستهلكين غير المسلمين لأنها سياسة استثمار أخلاقية، مع آفاق نمو قوية وقدرة تنافسية في الأسعار. (جمعة، 2020)

2.4 العوامل التي تدعم نمو التأمين التكافلي في العالم

هناك مجموعة من العوامل تدعم نمو التأمين التكافلي في العالم والتي يجب على الدول الإسلامية التعامل والتركيز عليها حتى تنتشر صناعة هذا النوع من التأمين ويحل محل التأمين التقليدي، نوجز أهمها فيما يلي: (الوطن، 2012)

- الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- وفرة السيولة.
- زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نمو القدرة على إعادة التكافل.
- زيادة عدد إصدارات الصكوك عالية الجودة لشركات التأمين التكافلي.
- زيادة الوعي بين المستهلكين.
- زيادة كفاءة قنوات توزيع منتجات التأمين التكافلي
- نمو منتجات التمويل الأخرى مثل تمويل المساكن الأمر الذي يؤدي الى زيادة التكافل الإسكاني

3.4. المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

بالرغم من توفر بعض العوامل التي تدعم نمو شركات التأمين الإسلامية عالميا كما ذكرنا سابقا إلا أنها مازالت وليومنا هذا تواجه مجموعة من المخاطر بصفة خاصة ومجموعة أخرى بصفة عامة أي (التجارية والإسلامية)، ولعل أهم المخاطر التي تواجه هذه الأخيرة نذكر: **أخطار الطبيعة، أخطار التكنولوجيا الحديثة، مخاطر تطوير المنتجات، مخاطر تقنية المعلومات، مخاطر الاكتتاب، مخاطر سيولة،...إلخ**. (خنوسة، 2017)

أما المخاطر الخاصة نوجزها فيما يلي: (فوزي، 2015)

- **المنافسة:** تواجه شركات التأمين التكافلي منافسة مستمرة مع شركات التأمين التجاري
- **العجز في صندوق المشتركين:** تواجه صناديق التأمين التكافلي مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر.
- **الاختلافات الفقهية:** ترتبط هذه المخاطر بمخاطر السيولة فالاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين التكافلي.
- **الاستثمار:** المخاطر الناتجة عن استثمار رأس مال الشركة واحتياطاتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تخلو من المخاطر بما يمكن أن يؤثر سلبا على أرباح الشركة ومركزها المالي.
- **الجوانب التنظيمية** : منها الإدارية والتخطيطية حيث يحتاج إلى عناصر كفوءة .

هذا إضافة إلى الخطر البارز في هذا النوع من التأمين وهو مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة حيث أن شركات التأمين التكافلية لها هيئة شرعية للفتوى وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية وإذا قامت بمخالفة شرعية فيلغى العقد،هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود هيئة رقابة شرعية موحدة لجميع شركات التأمين التعاوني أي اختلاف في الفتاوى. (بورنان، 2019، صفحة 80)

5. التأمين الإسلامي في الجزائر

1.5واقع التأمين الإسلامي في الجزائر:

الجزائر وكغيرها من دول العالم الإسلامي حاولت وتحاول إلى يومنا هذا تطبيق التأمين التكافلي(إسلامي) وذلك من خلال التجربة الأولى في هذا المجال وهي **شركة السلامة للتأمينات الجزائر** سنة 2006، هي أحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين" إياك "الإماراتية ومقرها السعودية، حيث تضم 6 شركات تكافل موزعة على الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، السنغال، الأردن، الجزائر، تونس.

1.1.5.نبذة تاريخية عن شركة السلامة للتأمينات الجزائر:

لقد اعتمدت شركة سلامة بتاريخ 2006/07/02 من قبل وزارة المالية وذلك فهي قد استحوذت على الشركة" البركة و الأمان "المنشأة في 2000/03/26 حيث حدث تغير في التسمية وتجديد الاعتماد.وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين المتواجدة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التأمين التكافلي إضافة إلى التأمين التقليدي.

وتطرح الشركة مجموعة من **المنتجات الإسلامية** في السوق الجزائري والتي نذكرها فيما يلي: (مسيردي، 2018، صفحة 587)

- **المنتجات العامة للشركة:** التأمين على السيارات، التأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة، التأمين الشامل على الممتلكات نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات، تأمين الحوادث الشخصية، تأمين تعويضات العمال، تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات، تأمين المسؤولية العامة، تأمين مسؤولية المنتجات.
- **منتجات التكافل في الشركة:** التأمين التكافلي وتراكم رأس المال ويتضمن توفير رأس المال وقت التقاعد، التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية، التأمين التكافلي والائتمان، فوائد منتجات التكافل.

2.1.5.أهداف شركة السلامة للتأمينات الجزائر

تسعى الشركة منذ تواجدها في الجزائر بتحقيق مجموعة من **الأهداف**: (علي، عيضات، و شيباني، 2020، صفحة 171)

- توسيع شبكة خاصة على مستوى الجهة الغربية والجنوب؛
- تطوير نظام إعلامي للتأمين عن بعد باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتسجيل على الانترنت؛
- تلقي نتائج الخبرة وتقليص مدة التعويض في وقت لا يتعدى 03 أيام؛
- فتح الباب أمام إطارا خريجي الجامعة، ذوي شهادات في المحاسبة والتسويق والتجارة والحقوق، مع تنظيم لهم دورا تكوينية لدمجهم في ميدان العمل، وهذا لتطوير رقم أعمالها بالتغطية التأمينية الشاملة لزبائنها؛
- دخول الشركة إلى سوق الجزائر المالي (البورصة)؛
- الشروع في تأسيس شركة عديدة متخصصة في التأمين الأشخاص، بعدما أصبح إلزاميا على شركات التأمين الفصل بين نشاط التأمين على الممتلكات و التأمين على الأشخاص؛
- طرح منتجات عديدة منها التأمين التكميلي للعلاج بصفة جماعية و فردية و ذلك حسب القدرة الشرائية للأسر و الأفراد؛
- تأمل الشركة في تعديل القانون الحالي للسماح بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية بشكل صريح كما هو الحال في الكثير مل لدول التي نجحت في هذه التجربة و منها ماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

3.1.5.تطور رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر

حققت شركة "**سلامة للتأمين**" التكافلي، نموا جيدا في رقم أعمالها خلال سنوات متتالية، والشكل الموالي يوضح هذا التطور خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005 وسنة 2020 .

الشكل رقم (02): تطور رقم أعمال شركة السلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2005–2020

الوحدة:مليون دينار جزائري

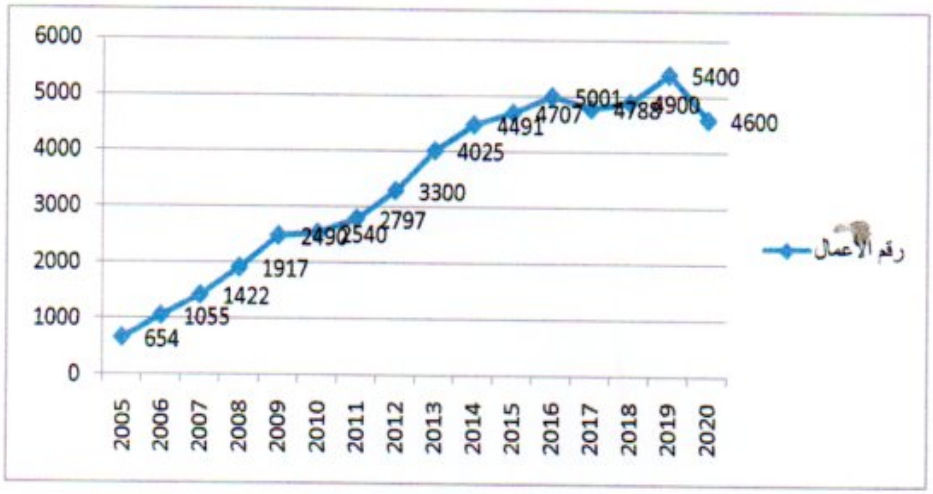

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مصادر مختلفة.

حيث يلاحظ من خلال الشكل التزايد المستمر لرقم الأعمال خلال سنوات كثيرة، حيث حققت أعلى مقياس لها سنة 2019 والمقدر ب 5ر4 مليار دج لينخفض سنة 2020 ويبلغ 4ر6 مليار دج وهو انخفاض راجع إلى الأزمة الصحية(جائحة كورونا) التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات.

هذا ومازالت الجزائر تحاول ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية الواسعة تطوير وتنويع اقتصادها للتقليل من الاعتماد على النفط والغاز خاصة بعد الانخفاض المتتالي والكبير لإيراداته والتي تسببت في مشاكل مالية كبيرة بالدولة وذلك من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والتي تنظم وتنشر من خلالها العامل بالمنتجات التأمينية الاسلامية، ولعل أهمها وآخرها ما جيء به في قانون المالية 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم (81) المؤرخة في 30 ديسمبر 2019.

وقد حدد في هذا القانون **النقاط** التالية:

- وضع قاعدة قانونية تسمح بتطبيق التأمين الإسلامي +تكافل+إشراك الشركات المعنية(...)؛
- السماح للمكتتبين بالاستفادة من خدمة التأمين تمكنها تلبية حاجات عدد أكبر من المواطنين.

وقد تم التفكير في اعتماد هذا النوع من التأمين من خلال منتجاته محل المنتجات التقليدية في الإطار الذي تسعى من خلاله الدولة في مخطط عملها والذي يعتمد على: (كيموش، 2021)

- تطوير ما يسمى ب **"التمويل البديل"**؛
- السماح بجلب الادخار المتوفر خارج الدائرة المصرفية؛
- إيجاد المصادر الجديدة لتمويل الاقتصاد الجزائري؛
- فتح نوافذ جديدة تكافلية على مستوى شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري؛
- فتح مؤسسات تكافلية متخصصة مع إلزامية فصل الأموال الكلاسيكية عن الأموال الموجهة للخدمات الإسلامية المطابقة للشريعة، ويتحول بناء على ذلك الزبون إلى مساهم لدى شركة التأمين، ويستفيد من عملية اقتسام الأرباح سنويا.
- فتح المجال أمام المستثمرين الراغبين في فتح شركات تأمين تكافلية.

وما يلاحظ من خلال ما سبق أن العملية الخاصة بالتأمين الإسلامي في الجزائر ستتم وفق صيغتين:

الصيغة الأولى: إضافة منتجات تكافلية إلى المنتجات التقليدية لدى شركات التأمين الناشطة في السوق الوطنية.

الصيغة الثانية: فتح مؤسسات "تكافلية" متخصصة.

ويجب أن تجسد الدولة من خلال هذا المشروع المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التأمين الإسلامي وهو ضرورة مساهمة الزبون في شركة التأمين التي تأخذ شكل التعاضدية، ويستفيد من تعويضات في حال تسجيل الحوادث المؤمن عنها، كما يتم اقتسام الأرباح سنويا مع الزبائن.

2.5 تحديات تواجه التأمين التكافلي في الجزائر

الجزائر وكغيرها من الدول العربية والإسلامية تواجهها مجموعة من التحديات لانتشار التعامل بالتأمين التكافلي، يمكن أن نذكرها فيما يلي:

– كيفية التعامل مع التأمين التكافلي وذلك وفق مبادئ وقواعد الشريعة الاسلامية والتي يجب التقيد بها؛

– إدارة المخاطر خاصة أثاء الأزمات والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه التأمين الإسلامي؛

– الرقمنة: ونقصد بها صعوبة التعامل مع التكنولوجيات المختلفة والمتطورة لتسويق المنتجات التأمينية الاسلامية؛

– نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى المواطنين وهذا راجع إلى التكلفة الكبيرة لوسائل الإعلام في النشر والإعلان والإشهار؛

– توعية المستهلكين والمكتتبين في التأمين الإسلامي بالدور المهم لهذا النوع من التأمين في حياتهم اليومية وهذا لتوافقه مع الشريعة الاسلامية؛

– وضع قوانين وتشريعات تضبط كيفية التعامل بالتأمين الإسلامي وتحكم هذا القطاع الجديد في الجزائر؛

– المنافسة الشرسة والتي يمكن أن تواجهها شركات التأمين الإسلامي أما شركات التأمين التقليدية نتيجة لقوة هذه الأخيرة من حيث الخبرة في التعامل، عدد المكتتبين، خبرة اليد العاملة، امتلاك التكنولوجيات المتطورة وقدرتها على التعامل معها، القدرة مالية،...إلخ، وهذا ما يجعل في الأخير منتجاتها أكبر جودة وأقل سعر، مقارنة بشركات التأمين الاسلامية والتي تتميز بالحداثة في النشأة، قلة الخبرة في مجال التأمين، قلة رؤوس الأموال،...إلخ.

– نقص اليد العاملة وخبرتها وتأثيرها على انخفاض انتشار التعامل بالمنتجات التأمينية الإسلامية؛

– محدودية استثمارات شركات التأمين الاسلامية وهذا لعدم قدرتها على الاستثمار مع المؤسسات والمشاريع التي لا تخضع لمبادئ وقواعد الشريعة الاسلامية والذي يؤثر في الأخير على مرد وديتها.

6. خاتمة:

لقد أصبح التأمين الإسلامي اليوم يلعب دوره وبالشكل الحسن في بعض البلدان العربية والإسلامية نتيجة للتطور الملحوظ للصيرفة الاسلامية والتي تتطلب وجود تأمين إسلامي يتماشى والتعامل بمنتجاتها الشيء الذي حتم على هذه الدول الاهتمام به وتفعيل التعامل معه

- **النتائج:** من خلال البحث في الموضوع توصلنا إلى ما يلي:

إن ظهور البنوك الإسلامية أو ما يعرف بالصيرفة الإسلامية أدى إلى ظهور التأمين الإسلامي، والذي يعتبر الحل الوحيد للتعامل مع تلك البنوك، حيث أصبح اليوم التعامل معه أكثر جدية وقوة مقارنة بالسنوات السابقة، الشيء الذي حتم على الجزائر ضرورة تطبيق نظام التأمين الإسلامي أو بالأحرى ضرورة تطبيق المنتجات التأمينية الإسلامية محل المنتجات التأمينية التقليدية إما من خلال فتح نافذة للتعامل بالمنتجات التأمينية الإسلامية لدى شركات التأمين التجارية أو عن طريق إنشاء شركات تأمين إسلامية خاصة أو عامة.

حيث أن إتباع نظام التأمين الإسلامي سوف يساهم في الاقتصاد والذي يعتبر البديل الأنجع للتأمين التقليدي والذي لا يساهم إلا بنسب ضئيلة في الاقتصاد الوطني.

لكن يبقى التعامل مع بهذا النوع من التأمين يواجهه مجموعة من التحديات السابقة الذكر والتي تقف أمام انتشاره ومسيرته وتضعف من مساهمته في الاقتصاد الوطني.

- **الاقتراحات:**

ولمواجهة هذه التحديات ونجاح التعامل بالنظام التأميني الإسلامي في الجزائر كبديل للتأمين التقليدي يجب إتباع ما يلي:

- ابتكار منتجات تأمينية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامي؛
- ضرورة إنشاء لجنة مستقلة دورها متابعة ومراقبة عمليات التأمين الإسلامي وموافقتها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية؛

- توفير التكنولوجيا اللازمة خاصة حتى تسهل العملية على المكتتبين خاصة وعلى عمليات الشركة عامة؛
- عدم إهمال الجانب المالي لهذه الشركات؛
- زيادة أو تفعيل دور الإعلام بمختلف وسائله (السمعية، البصرية مثلا) في نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى المكتتبين سواءا الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وبالتالي زيادة عدد المكتتبين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام باليد العاملة من خلال القيام بالتأهيل والتكوين والتأطير في مجال التأمين الإسلامي داخل وخارج الشركة؛
- وضع قوانين وتشريعات خاصة وواضحة تحكم قطاع التأمين الإسلامي؛
- القيام بأبحاث وملتقيات ومؤتمرات والتي بدورها تعمل على زيادة المعارف واكتساب الخبرات في هذا المجال من خلال مشاركات الدول الأخرى مثل ماليزيا والسودان.

7. قائمة المراجع:

- أحمد محمد لطفي. (2007). المشكلات العلمية و الحلول الإسلامية– نظرية التامين. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،الصفحة 239.
- اف ان اسلامي. (2003). التأمين الاسلامي. تاريخ الاسترداد 20 03, 2021، من اسلامي أف أن: https://www.islamifn.com/basic/insurance.htm
- التأمين التكافلي. (2014). تاريخ الاسترداد 14 12, 2014، من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية: https://www.cibafi.org/
- الشاذلي جمعة. (4 10, 2020). حجم أقساط التأمين التكافلي تناهز 23.7 مليار دولار على مستوى العالم خلال العام الماضي. تاريخ الاسترداد 30 3, 2021، من المال: https://almalnews.com/%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A3%D9%82%D8%B3%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%84%D9%8A-
%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B2-23-7-
/%D9%85%D9%84%D9%8A

- الطيب داودي، و صبرينة كردودي. (جوان, 2014). التأمين التكافلي: مفهومه وتطبيقاته. مجلة الأحياء ، 13 (1)، الصفحات 147-166.
- الوطن. (20 9, 2012). تاريخ الاسترداد 13 3, 2021، من 5.7 مليارات دولار حصة دول «الخليجي» من أقساط التأمين التكافلي العالمية: &http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=221573 yearquarter=20123
- إيمان كيموش. (5 2, 2021). نوافذ ''حلال'' بشركات التأمين قريبا.. والزبائن يستفيدون من الأرباح! تاريخ الاسترداد 12 4, 2021، من مجلة الشروق العربي:
- file:///C:/Users/tronic/Desktop/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%87%D9%8A%D9%84%20%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%83%D8%B3/%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B0%20_%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84_%20%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%
- مصطفى بورنان،(2019)، إدارة التأمين التعاوني وآفاق تطوره مقارنة نظرية، مجلة دفاتر بوادكس،8(1)، الصفحة 80.
- حربي محمد عريفات، و سعيد جمعة غقل. (2010). التأمين وإدارة الخطر (الإصدار 2). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الصفحة 45.
- سيد أحمد مسيردي. (9, 2018). تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية (11)، الصفحات 579-590.
- عبد الحق علي، هبة الرحمان عيضات، و مليكة شيباني. (4 12, 2020). تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر آفاق وتحديات "شركة سلامة للتأمينات نموذجا". مجلة الابداع ، 10 (1)، الصفحات 136-156.
- عبد الرؤوف قطب. (2005). التجربة المصرية في التأمين الاسلامي. ملخص الجلسات والمناقشات، ملتقى التكافل الأول. القاهرة، مصر، الصفحة 03.

- عديلة خنوسة. (5 2, 2017). إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي. تاريخ الاسترداد 13 3, 2021، من التأمين للعرب:
https://www.insurance4arab.com/2017/02/blog-post_97.html
- علي محي الدين القره داغي. (2010). مفهوم التأمين التعاوني–ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية اقتصادية. ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني–أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. الأردن: الجامعة الأردنية، الصفحة 12.
- فيصل بهلولي، و عفاف خويلد. (2012). التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والآفاق . الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير–تجارب الدول–. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.
- محمد بلتاجي. (1982). عقود التأمين من وجهة نظر الفقه الاسلامي. الكويت: دار العروبة، الصفحة 205.
- محمد صوان. (2004). أساسيات الاقتصاد الاسلامي (الإصدار 1). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، الصفحة 23.
- محمد فوزي. (10 5, 2015). الأساليب الحديثة لإدارة وتنظيم مخاطر شركات التأمين التكافلي. تاريخ الاسترداد 2 5, 2021، من الشرقق: https://al-sharq.com/opinion/10/05/2015/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AE%D9%80%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%B4%D8%B1
- وكالة الأنباء الكويتية– كونا–. (5 2, 2012). تاريخ الاسترداد 13 02, 2021، من التأمين التكالفي يحقق نموا قدره ثلاث مليارات دولار في نهاية 2011: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2219446&language=ar